مجتمع

«يونيسف» تحذر من أزمة سوء تغذية للأطفال

قالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) إن تكلفة الأدوية التي تنقذ الأرواح لغالبية الأطفال الذين يعانون من سوء تغذية شديد بصدد الزيادة بما يصل إلى 16 بالمئة بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا والاضطرابات المرتبطة بالجائحة. وأضافت أن أسعار المواد الخام المستخدمة في صنع الأغذية العلاجية الجاهزة قفزت بسبب أزمة الغذاء العالمية التي نتجت من الحرب والجائحة، لافتة إلى أنه بدون المزيد من التمويل في الشهور الستة المقبلة قد يُحرم 600 ألف طفل آخر من العلاج الأساسي. (رويترز)

السعودية: وفاة أحد توأمين يمنيين سياميين

توفي أحد توأمين يمنيين سياميين غداة عملية «معقّدة» لفصلهما أجراها أطباء سعوديون واستمرّت 15 ساعة، على ما أفادت وكالة الأنباء السعودية (واس) مساء الإثنين. وشارك 24 مختصاً من أطباء الأعصاب والتجميل والتخدير في عملية فصل الصبيّين يوسف وياسين البالغين 19 شهراً وكانا «ملتصقين في عدّة أعضاء». وبعد إعلان النجاح في فصلها، أوردت «واس» مساء الإثنين أنّ «أحد التوأمين توفي في اليوم الثاني من عملية الفصل نتيجة هبوط حادّ في الدورة الدموية وتوقّف في القلب». (فرانس برس)

العراق: الغبار يتسبب بسقوط ضحايا

بغداد ـ **صفاء الكبيسي**

شهدت المحافظات العراقية، منذ يوم الإثنين، العديد من الحوادث المرورية التي تسببت بقتلى وإصابات، جراء انعدام الرؤية شبه التام، في وقت أكد مسؤولون في مديرية المرور العامة في بغداد أن العواصف التي اجتاحت البلاد منذ بداية موسم الصيف تسببت بعشرات الحوادث. وتستمر العواصف الترابية والغبار في 11 محافظة عراقية، الأمر الذي أجبر الحكومة على تعطيل الدوام الرسمي وتأجيل الامتحانات في الجامعات والمدارس. وأطلقت مديرية المرور العامة تحذيرات لسائقي المركبات إثر العاصفة. وقال مدير العلاقات وإعلام المديرية العميد زياد القيسي لوكالة الأنباء العراقية «واع»: «هناك توجيهات إلى منتسبي المرور كافة بالوقوف في أماكن بارزة وبعيدة عن زخم الطريق لتلافي الحوادث بسبب انعدام الرؤية وبعض المركبات لا تحمل شروط الأمن والمتانة».

وبحسب مصادر طبية، فإن مجمل ضحايا الحوادث المرورية خلال الساعات الماضية كان 4 وفيات ونحو 30 جريحاً في مختلف المدن، غالبيتها ناجمة عن السرعة وعدم الانتباه خلال موجة العواصف الترابية. من جهته، يشير نقيب المرور إحسان فاضل إلى أن «دوريات المرور انتشرت بشكل واسع وعملت على تنظيم حركة السير والمرور، إلا أن أحوال الطقس كانت خارجة عن السيطرة، ولا يمكن تأمين الحركة ومنع الحوادث مع انعدام الرؤية». ويؤكد سائقو المركبات أن عدم وجود علامات تحذيرية في الشوارع وانتشار الحواجز الإسمنتية وغيرها ساهمت في وقوع حوادث.

(صباح عرار/ فرانس برس)

أمراض الفم: علامات تحذير صحية

لندن ـ **العربي الجديد**

قد تكون مشاكل الفم والأسنان، في أحيان كثيرة بمثابة تحذير، وفق ما يورد تقرير نشرته صحيفة «ذي ميرور» البريطانية، والذي ينقل عن مسؤول طب الأسنان في مركز صحي بالمملكة المتحدة، نيل سيكل، قوله إن «صحة الأسنان قد تكون خط الدفاع الأول في اكتشاف أعراض لمشاكل صحية أكبر في باقي أجزاء الجسم». ويتحدث سيكل عن أن «أمراض الأسنان قد تعطي صورة واضحة عن الحالة الصحية للفرد، فالشفاه الزرقاء على سبيل المثال، تدل على ضعف الدورة الدموية، وأمراض اللثة عموماً قد تشير إلى مرض السكري».

يؤكد أخصائي طب الأسنان الدكتور حسين حطيط في حديثه لـ«العربي الجديد» أن العديد من الدراسات أثبتت العلاقة بين صحة الفم وصحة الجسم، إذ اكتشف الباحثون وجود صلة بين تدهور صحة الفم والصحة العامة». يضيف: «أولى العلامات التي تنذر بإمكان تأثر الصحة العامة هي تكاثر البكتيريا في الأسنان الذي قد يؤدي إلى حدوث التهابات في الفم، كما قد يكون مؤشراً إلى أمراض السرطان. واللافت أن البكتيريا قد تنتقل من الفم إلى كافة أنحاء الجسم في حال إهمال علاجها، ما يؤدي إلى أمراض تتعلق بالقلب. وقد نبهت الكثير من الدراسات إلى مخاطر أمراض القلب والشرايين وارتباطها ببكتيريا الفم». ويذكر حطيط أيضاً أن «من الأمور المتعارف عليها، أن رائحة الفم تشير إلى وجود فطريات، وتنذر بوجود أمراض في الجهاز الهضمي. وتؤثر أمراض الفم بشكل أساسي في المرأة الحامل، فمن مضاعفات أمراض اللثة والأسنان، إمكان حدوث ولادة مبكرة، إذ تتأثر التغييرات في هرمونات المرأة الحامل بصحة الأسنان». بحسب صحيفة «ذي ميرور»، يمكن أن يعرف أطباء الأسنان في كثير من الأحيان إذا كان المريض يعاني من مرض النهام أي الأكل بشراهة من خلال طريقة تلف الأسنان وتسوسها علماً أن من انعكاسات مرض النهام، أن الأشخاص قد يصابون بتقيؤ مستمر يترافق مع إخراج الكثير من أحماض المعدة تكفي لجعل طبقة المينا في الأسنان تتآكل.

ورصدت دراسة أجراها موقع «ويب إم دي» الطبي الأميركي المتخصص في نشر الدراسات العلمية والصحية، تأثير صحة الأسنان على الصحة العقلية، «فالأسنان التالفة تجعل المريض يعاني من إحراج دائم من الابتسام أو حتى الحديث، فيغرق في الانطوائية ويتجنب الاحتكاك بالناس». وتشير صحيفة «ذي ميرور» إلى أن الكثير من الأفراد يعانون من مشكلة صرير الأسنان التي تنتج غالباً من الإجهاد والقلق. من هنا تشدد أخصائية طب الأسنان الدكتورة سوزي لويد في أن مشكلة صرير الأسنان يجب أن يعالجها أخصائي نفسي قبل طبيب الأسنان.

ترى أخصائية الطب النفسي، الدكتورة ريم الحركة، في حديثها لـ«العربي الجديد» أن المشاكل النفسية قد تؤثر في صحة الأسنان، وبالتالي في الصحة الجسدية. وتقول: «في كثير من الأحيان، يتناول مرضى الاكتئاب كميات كبيرة من الأطعمة الضارة، أو مشروبات تحتوي على نسب مرتفعة من السكريات، أو يفرطون في التدخين، ما يؤدي إلى زيادة أمراض اللثة والأسنان. وقد يتوقف نهائياً بعض الأشخاص المصابين باضطرابات نفسية عن تناول الطعام، فيحصل نوع من ضعف في حركة الفم والفك، كذلك ضعف وهذيان في الجسم». ويشرح موقع «ويب إم دي» أن «مشكلة الانقطاع عن الأكل بسبب الاضطرابات النفسية لها تأثيرات بالغة الخطورة تتعدى فكرة ضعف الفك والأسنان، لأن الانقطاع عن الطعام، يعني فقدان الكثير من المعادن والفيتامينات، وفي مقدمها انخفاض مستويات الكالسيوم التي تعد العنصر الأساسي لصحة الإنسان، إذ يمكن أن يؤدي فقدان الكالسيوم إلى إضعاف الطبقة السطحية للمينا». ويشدد حطيط على ضرورة تذكير الأفراد بزيارة طبيب الأسنان على الأقل مرتين سنوياً، «إذ يمكن أن تكشف هذه الزيارة الكثير من الأمراض، كما تسمح بإجراء عملية تنظيف شاملة للفم والأسنان، وإزالة طبقات الجير المؤذية».

وينصح أيضاً «بضرورة الاهتمام بصحة الفم واللثة من خلال استخدام المطهرات، وفي حال عدم وجود هذه المطهرات يمكن ببساطة استخدام الماء والملح الذي يستطيع محاربة البكتيريا في الفم. ولا بدّ من غسل الأسنان مرتين في اليوم، مع تنظيفها باستخدام الخيط الذي يساعد في خفض الاحتقان داخل اللثة. وكخلاصة، لا يمكن إهمال صحة الأسنان، وفي حال حدوث وجع في الفم، لا بدّ من زيارة الطبيب فوراً».

أسباب الارتفاع

تفيد منظمة الصحة العالمية بأن «أمراض الفم تتزايد في معظم البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، لأسباب عدة بينها عدم التعرض لقدرٍ كافٍ من الفلوريد في إمدادات المياه ومنتجاتٍ نظافة الفم مثل معجون الأسنان، وتناول أغذية تحتوي على نسبة عالية من السكر، ونقص توافر خدمات رعاية صحة الفم».

تحقيق

تجنيد أطفال سيناء

مقاتلون ضمن مجموعات قبلية تدعم الجيش

يتفاخر قادة المجموعات القبلية المساندة لقوات الجيش المصري العاملة في محافظة شمال سيناء، ضد تنظيم «ولاية سيناء» الموالي لتنظيم «داعش» الإرهابي، بمشاركة عشرات من أطفال القبائل في القتال

يتواصل تجنيد أطفال قبائل سيناء للقتال (عبد الرحيم خطيب/الأناضول)

الفاهرة ـ **العربي الجديد**

تتداول المجموعات القبلية صوراً لأطفال يحملون أنواع الأسلحة المختلفة، خلال مشاركتهم في العمليات العسكرية المتواصلة منذ أسابيع في مدينتي رفح والشيخ زويد، في محاولة لتطهير تلك المناطق من عناصر تنظيم «ولاية سيناء»، على الرغم من تعرض عدد من هؤلاء الأطفال للإصابة، أو القتل على يد التنظيم الإرهابي.

وعلى مدار الأسابيع الماضية ظهر عشرات الأطفال المسلحين بجانب أفراد الجيش في مقاطع مصورة، بعض منها كان بثاً مباشراً عبر موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، لقيادات وعناصر في «اتحاد قبائل سيناء» الذي يعمل تحت إمرة أجهزة الاستخبارات المصرية، في تأكيد على التعاون الميداني المباشر، واليومي، مع تبرير مقتل بعضهم، أو إصابة آخرين، بأنه مدعاة للتفاخر باعتبارهم مقاتلين ضد تنظيم «ولاية سيناء» الإرهابي.

من جهتها، قالت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، إن ظاهرة تجنيد الأطفال، أو استخدامهم في أعمال عسكرية ضمن مجموعات قبلية موالية للجيش المصري في إطار حربه ضد تنظيم «ولاية سيناء» التابع لتنظيم «داعش» في مناطق شمال شبه جزيرة سيناء، «باتت ملحوظة بشكل مطرد خلال النصف الأول من عام 2022، فيما يجري هذا التجنيد تحت إشراف السلطات المصرية، في تحدٍّ صارخ لكل القوانين والمواثيق الدولية التي تشدد على حماية حقوق الأطفال، خصوصاً أثناء النزاعات المسلحة».

وأضافت المنظمة الحقوقية أن «الطفل المجنَّد يعرف وفقاً لوثيقة صادرة عن منظمة (يونيسيف) الأممية في عام 2007، باعتباره كل طفل يرتبط بقوة، أو بجماعة عسكرية قبل إتمامه سنّ الثامنة عشرة، ويُستخدم كمحارب، أو ضمن الطهاة أو الحمّالين، أو الجواسيس، أو لأغراض جنسية». ووثق تحليل أجرته مؤسسة «سيناء لحقوق الإنسان» صوراً ومقاطع فيديو نشرتها حسابات متعددة على مواقع التواصل الاجتماعي، تابعة للمجموعات القبلية المسلحة الموالية للجيش المصري، بالإضافة إلى شهادات لسكان المنطقة، تؤكد أن عمليات «تجنيد الأطفال»، وكذلك انخراطهم في العمليات العسكرية الأخيرة التي تمت ضد معاقل تنظيم «ولاية سيناء» التقليدية في جنوب مدينتي الشيخ زويد ورفح، جرت بمعرفة الجيش، وفي بعض الأحداث تواجد عناصر من الجيش في ميدان القتال جنباً إلى جنب مع الأطفال الذين ظهروا وهم دون الخامسة عشرة للعمل بوصفهم جنوداً أمر محظور بموجب القانون الدولي الإنساني، وطبقاً للمعاهدات والأعراف، كما يتم تعريفه بوصفه جريمة حرب من جانب المحكمة الجنائية الدولية». ويحدد قانون حقوق الإنسان الدولي سن الثامنة عشرة بوصفها الحد القانوني الأدنى لعمر التجنيد، أو لاستخدام الأطفال في الأعمال الحربية، وتضاف أطراف النزاع التي تجنّد أو تستخدم الأطفال إلى «قائمة العار» التي يصدرها الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة سنوياً. وقالت مصادر قبلية وشهود عيان، لـ«العربي الجديد»، إن ثلاثة عناصر من المجموعات القبلية المساندة للجيش، قتلوا في الأسبوع الثاني من مايو الجاري، خلال هجوم لتنظيم «ولاية سيناء» في محافظة شمال سيناء، موضحين أن أفراداً من التنظيم هاجموا قوة لاتحاد قبائل سيناء بمدينة الشيخ زويد، ما أدى إلى وقوع قتلى ومصابين. ويقول مصدر قبلي من مدينة الشيخ زويد لـ«العربي الجديد»، إن «اتحاد قبائل سيناء لم يمانع مشاركة العشرات ممن هم دون الـ18 سنة في صفوف مقاتليه، خصوصاً الذين يشارك إخوانهم المسلحة عبر المجموعات القبلية الموالية للجيش في سيناء، واستخدام الأطفال دون الخامسة عشرة للعمل بوصفهم يحملون السلاح في مناطق الاشتباكات.

ويُظهر مقطع فيديو، جرى تداوله في 4 مايو/ أيار الماضي، أحد هؤلاء الأطفال بعد تعافيه من إصابة المت به نتيجة انفجار عبوة ناسفة، ثم عودته مجدداً إلى ميدان القتال، وفي المقطع نوع من الفخر أو التباهي بشجاعة الطفل.

كما وثقت المؤسسة الحقوقية لاحقاً، مقتل هذا الطفل، واسمه إبراهيم محمد عودة المنيعي (16 سنة)، في 13 مايو، نتيجة انفجار عبوة ناسفة في قرية المقاطعة جنوبي الشيخ زويد. ووثقت أيضاً إصابة طفلين آخرين أثناء اشتباكات مسلحة مع عناصر التنظيم الإرهابي في قرية المقاطعة، وهما الطفل إبراهيم الهميلع، والذي أصيب بتاريخ 22 إبريل/ نيسان، والطفل محمد موسى زريعي، والذي أصيب بتاريخ 13 مايو. وقالت مؤسسة «سيناء لحقوق الإنسان» إن القانون المصري ينص على أن العمر الإلزامي للتجنيد في القوات المسلحة هو 18 سنة، وإن على السلطات أن تراعي القانون، وكذلك التزاماتها الدولية، وأن «تمنع منعاً شاملاً انخراط الأطفال في الأعمال أو أنواعهم في المعارك، في محاولة لزيادة أعداد المقاتلين من كل قبيلة، بالإضافة إلى مشاركة عشرات المشردين ممن لا عوائل لهم، سواء الأيتام، أو من بقوا في سيناء من دون أهاليهم».

وأضاف المصدر القبلي الذي طلب عدم ذكر اسمه لأسباب أمنية، أن «ضباط الجيش يرون هؤلاء الأطفال خلال مشاركتهم في المعارك، وخلال التحرك لمهاجمة معاقل التنظيم الإرهابي في مدينتي رفح والشيخ زويد منذ شهر مارس الماضي، ولا يتم إرجاع أي طفل، أو منعه من المشاركة، أو معاقبة المسؤولين عن إقحامهم في الحرب بهذه الصورة». وأشار المصدر إلى أن هؤلاء الأطفال لديهم حسابات وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، خصوصاً «فيسبوك» و«تيك توك»، ويقومون بنشر مقاطع فيديو يحملون فيها السلاح، أو خلال إطلاقهم الرصاص باتجاه أماكن تواجد عناصر «ولاية سيناء»، وبعض المشاهد تظهرهم فوق آليات الجيش المصري، سواء الدبابات، أو المدرعات أثناء تحركها في مناطق العمليات.

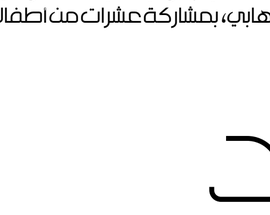

18
هو سنّ التجنيد الإلزامي في القوات المسلحة المصرية، متوافقاً مع القانون الإنساني الدولي

واكد أن «العديد من الأطفال قتلوا، أو أصيبوا نتيجة تعرضهم لهجمات من تنظيم داعش أثناء اقتحام قرى رفح والشيخ زويد، وهذا لم يمنع استمرار مشاركتهم حتى الآن، بل عودة بعضهم إلى النشاط العسكري عقب نجاتهم من إصابات في وقت سابق»، وبيّن أن «التنظيم الإرهابي لا يفرق بين كبير وصغير في استهداف المجموعات القبلية المساندة للجيش، إذ يطلق الرصاص والقذائف على القوات القبلية والنظامية من دون تمييز، ما يؤدي إلى وقوع ضحايا من الأطفال المجندين، وفي السابق طلب بعض عواقل سيناء ومشايخها من القادة الميدانيين منع ظهور الأطفال المقاتلين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو عدم مشاركتهم بالأسلحة في المعارك، إلا أن هذه الطلبات قوبلت بالرفض، أو بالتجاهل».

وقال الناشط السياسي، زهدي جواد، من مدينة العريش، مركز محافظة شمال سيناء، لـ«العربي الجديد»، إن «أطفال سيناء دفعوا فاتورة باهظة للحرب الدائرة ضد الإرهاب، فإما كانوا ضحايا للأمن المصري، قتلا وجرحا واختطافا، أو ضحايا لتنظيم داعش الإرهابي، وعلى مدار السنوات الماضية، فقدت سيناء أكثر من 100 طفل خلال العمليات العسكرية لقوات الأمن، أو خلال هجمات التنظيم الإرهابي، ولا يزال عدد كبير من الأطفال قيد الاختفاء القسري حتى يومنا هذا، وليس غريبًا أن نجد الأطفال يحملون السلاح سواء في صفوف قوات الأمن، أو في صفوف تنظيم داعش، في ظل انعدام بيئة التربية الصحيحة والآمنة، بعد أن دمرت آلة الحرب المدارس ورياض الأطفال، والمنشآت، ولم تبقَ أية تفاصيل لاستمرار حياة الطفولة بشكلها الصحيح».

وأضاف جواد: «شاهدنا في الآونة الأخيرة مشاهد فيديو تؤكد انضمام الأطفال للقتال في صفوف الجيش والإرهابيين على حد سواء، وهذا نذير خطر على ما ستؤول إليه المنطقة في قادم الأيام كتداعيات لاستخدام الأطفال في الحرب من دون أي اعتبار لما سيخلفه هذا على المجتمع في شمال سيناء، حين تقنع جيلاً بحمل السلاح كحل للأزمات والمشاكل السائدة، فلا تنتظر إلا الفوضى». وتابع: «لا يوجد قانون ولا عقل

يجري تجنيد أطفال سيناء تحت إشراف السلطات بالمخالفة للقوانين

قضى أكثر من 100 طفل في العمليات العسكرية خلال العقد الماضي

ولا ضمير يقبل أن يكون الأطفال جزءًا من الحرب، والتضليل القائم في الوقت الحالي وصل إلى أشده، إذ يصدق طفل عمره 15 سنة أنه بات بطلاً يمكنه مجابهة قوات جيش، أو مجابهة عناصر تنظيم داعش، وبالتالي يتكون جيل من حملة السلاح الذين قد يتحولون إلى مجرمين في وقت لاحق، ولا يمكن لأي طرف تحمل المسؤولية عن أفعالهم، ولذلك من الضروري التوقف عن استخدام الأطفال في الحرب الدائرة بشمال سيناء، والسعي إلى إيجاد بيئة طبيعية لهم، كما في بقية المحافظات، ولو بالحد الأدنى».

سرقات نشطة لقطع السيارات في دمشق

لا يختلف المشهد كثيراً في أحياء عدة بالعاصمة السورية دمشق، تسرق دواليب سيارات وقطع أخرى في وضح النهار والليل حين تنقطع الكهرباء فترة طويلة

حبيب شحادة

قبل أيام، استيقظ أهالي بناء في حي العدوي بالعاصمة السورية دمشق على سرقة دواليب مجموعة من السيارات المركونة في باحة البناء نفسه، وتبين أن الوقائع شكلت تكسير نوافذ السيارات وخلع أبوابها.

وليست ظاهرة سرقة دواليب السيارات تحديداً جديدة في دمشق، إذ تتكرر بين حين وآخر، فيما تنشر وزارة الداخلية التابعة للنظام السوري على صفحتها على موقع «فيسبوك» أخباراً عن تلقيها شكاوى تتعلق بسرقة سيارات من مناطق عدة، وتوقيف عصابات تسرق سيارات في دمشق وريفها، مع زعمها في الوقت ذاتها أنها غير قادرة على معالجة الظاهرة بالكامل أو الحدّ منها. يخبر حسن الرضا، مهندس المعلوماتية الذي يقطن في حي العدوي، «العربي الجديد» أنه أبلغ «بلا جدوى» قسم الشرطة في منطقته عن سرقة دواليب سيارته، وهي من نوع ماليزي حدد ثمنها بمليوني ليرة سورية (500 دولار) في ظل غلاء قطع السيارات وارتفاع تكاليف صيانتها وإصلاحها. ويقول: «تسرق عصابات السيارات كل القطع حتى البنزين»، علماً أن مناطق سيطرة النظام تعيش منذ مدة في ظل أزمة محروقات، ووسط تدهور حاد في الوضع المعيشي والاقتصادي، وارتفاع نسبة البطالة، ما يجعل أكثر من 90 في المائة من السوريين تحت خط الفقر، وفقاً لتقديرات منظمة الأمم المتحدة التي تحدد متوسط الدخل للفرد الواحد بـ92 ألف ليرة سورية (23 دولاراً). وفي منطقة المزة بضاحية دمشق، سرقت عصابة مجموعة أجهزة صوت من سيارة أبو جابر الذي يقول لـ«العربي الجديد»: «أملك سيارة من طراز كيا ريو أعتني بها في شكل جيد، وأحرص على تزيينها. وقد سرقت من داخلها أجهزة صوت سعرها مليونا ليرة سورية (500 دولار)، بعد كسر النوافذ. وكنت قد اشتريت هذه المجموعة قبل عامين، أما اليوم فبت عاجزاً عن شراء أخرى جديدة لتعويض تلك المسروقة بسبب ارتفاع سعرها».

ويذكر أبو جابر أنه أبلغ قسم شرطة المزة بالسرقة، لكنه يستبعد استرجاع مجموعة الصوت، أو نيل أي تعويض مادي من الجهات المعنية وتربط مصادر محلية في عدة مناطق بدمشق، في حديثها لـ«العربي الجديد»، السبب الرئيسي في حدوث السرقات بالانقطاع الطويل للكهرباء خلال الليل، وعدم تلبية طلب السكان بإقامة لجان شعبية لحماية الأحياء من السرقات. ويتهم بعض سكان الأحياء المستهدفة العاملين في نبش القمامة بالتعاون مع سارقي قطع السيارات، باعتبار أن تجوّلهم مع جرهم عربات القمامة في الليل لا يثير الشكوك، بحسب ما يقول منير السيد، وهو صاحب محل بقالة في حي التجارة بدمشق، لـ«العربي الجديد». يضيف: «تكثر حوادث السرقة بالتزامن مع تواجد العاملين في نبش القمامة في الشوارع ليلاً أثناء انقطاع الكهرباء. ومن يسرق قطع السيارات هم مجموعات يملك أفرادها عدة كاملة لتنفيذ العمليات، وأيضاً خبرة في تنفيذ هذا النوع من السرقات، ويتعاون بعضهم مع أشخاص يعملون في ورش لإصلاح ميكانيك السيارات».

وإضافة إلى الدواليب والجنوط وأجهزة الصوت، تُسرق أيضاً بطاريات ومرايا وغيرها من القطع، بحسب ما يروي عدد من أصحاب السيارات الذين التقتهم «العربي الجديد». من هنا يتعمد مصطفى الخالد (33 عاماً) تفكيك بطارية سيارته في نهاية كل يوم عمل، ويقول لـ«العربي الجديد»: «أعمل على سيارة أجرة، وأسكن في منطقة عشوائية تكثر بها السرقات، ما يجعلني في حال قلق دائم من سرقة بطارية السيارة، لذا أفكها يومياً وأضعها داخل المنزل». ويلجأ مصطفى إلى هذه الوسيلة للحفاظ في الوقت ذاته على عمله وبطارية سيارته التي لا يستطيع شراء بديل لها في حال سرقتها، علماً أن ثمنها يبلغ مليونا و200 ألف ليرة سورية (300 دولار أميركي). وفي بداية مايو/ أيار الجاري، أعلنت السلطات اللبنانية أنها ضبطت 16 سيارة مسروقة من داخل الأراضي السورية من طرز مختلفة، وسط القلقان الأمني وارتفاع معدلات الجريمة في البلد المجاور.

وتغيب الإحصاءات الخاصة بعدد السيارات المسروقة في سورية. لكن وزارة الداخلية التابعة للنظام كشفت عام 2020 أن عدد السيارات التي سرقت وعثر عليها بلغ 901 من إجمالي 1392 جرى الإبلاغ عن سرقها. وخلال النصف الأول من عام 2021، سُرقت 426 سيارة عثر على 241 منها، بحسب بيانات وزارة الداخلية التابعة للنظام.

تحصد بعض سرقات قطع السيارات بدمشق في وضح النهار (لؤي بشارة/ فرانس برس)

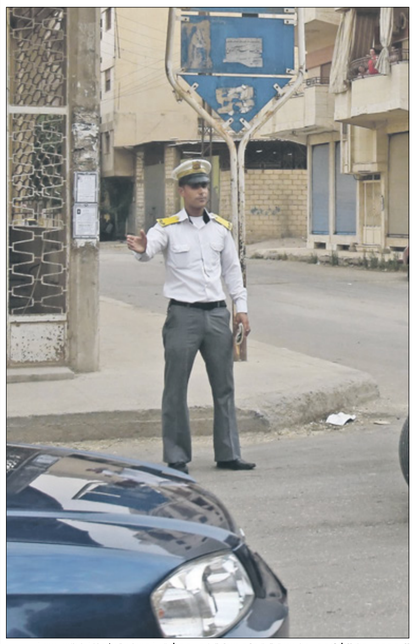
لا جدوى من الشكوى من سرقة قطع سيارة في دمشق (يوسف قرقوتلي/ فرانس برس)

تونس: خريجو العلوم الاجتماعية عاطلون من العمل

يعاني العديد من خريجي العلوم الاجتماعية من البطالة في ظل توقف الانتدابات في الوظائف العمومية، ما يدفعهم إلى التظاهر مطالبين بإيجاد حلول

خلال إحدى الوقفات الاحتجاجية (العربي الجديد)

تونس ـ **مريم الناصري**

ترتفع نسبة البطالة بين الشباب من حاملي الشهادات العليا في تونس، وقد زادت حدتها خلال السنوات الأخيرة بسبب توقف الانتدابات في الوظائف العمومية (الحكومية) لأكثر من أربع سنوات، ليكون القطاع الخاص هو البديل، لكن يرتبط مصير الآلاف من أصحاب الشهادات العليا بالوظيفة العمومية، وخصوصاً خريجي أقسام الآداب والعلوم الاجتماعية وغيرها، وكثيراً ما لا يختار الشباب تخصصاتهم الجامعية بناء على حاجة سوق العمل. وأحياناً، تُفرض عليهم بعض التخصصات بسبب المجموع الضعيف في شهادات البكالوريا. والنتيجة بطالة قد تستمر طويلاً. وينظّم آلاف العاطلين من العمل العديد من التحركات للمطالبة بحقهم في الحصول على عمل، وخصوصاً أولئك الذين تجاوزت معاناتهم البطالة العشر سنوات. وفي ديسمبر/ كانون الأول عام 2020، صادق البرلمان على قانون تشغيل من طالت بطالتهم. ويعطي القانون أولوية الانتداب لحاملي الشهادات الجامعية لمن تجاوزت بطالتهم أكثر من عشر سنوات، وفق ترتيب تفاضلي بحسب العمر وسنة التخرّج.

وتختلف نسبة البطالة من تخصص إلى آخر وبحسب حاجة سوق العمل، لترتفع بين خريجي كليات الآداب والعلوم الاجتماعية والتاريخ والجغرافيا، الأمر الذي يدفعهم للجوء إلى القطاع الخاص علماً أن الفرص قليلة. وغالباً ما يعمل خريجو العلوم الاجتماعية في المؤسسات الرسمية على غرار السجون والإصلاحيات ودور المسنين ورياض الأطفال الحكومية والمستشفيات وغيرها. في هذا الإطار، يقول أحد خريجي العلوم الاجتماعية عبد الرحمان الميساوي لـ«العربي الجديد»: «غالباً ما تغيب الانتدابات عن العديد من المؤسسات نظراً لعدم الاعتراف بأهميتها وأهمية وجود مساعد اجتماعي فيها». يضيف أن بعض المؤسسات على غرار السجون تكتفي بتوظيف مساعد اجتماعي واحد بالإضافة إلى معالج نفسي، علماً أنها تحتاج إلى مزيد من المتخصصين في ظل ارتفاع عدد السجناء. كما أن العديد من المؤسسات الأخرى التي تحتاج إلى متخصصين في هذه المجالات لا تحرص على الاستعانة بهم. ونظراً لقلة الانتدابات في الوظائف الحكومية، تكتفي المؤسسات الحكومية بتوظيف عدد قليل من أصحاب التخصصات غير الأدبية».

تختلف نسبة البطالة من تخصص إلى آخر وبحسب حاجة سوق العمل

يتجاوز عدد خريجي العلوم الاجتماعية سنوياً ثلاثة آلاف خريج

ودائماً ما يثير خريجو علوم الاجتماع أزمة البطالة التي يعانون منها علماً أن العديد من المؤسسات تحتاج إلى متخصصين في هذا المجال. وعام 2012، أعلن وزير التكوين المهني والتشغيل السابق عبد الوهاب معطر انتداب نحو 10 آلاف من خريجي العلوم الاجتماعية والنفسية في خطة مرافق مدرسي صلب المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية. يشار إلى أن الخطة كانت تهدف إلى دمج 10 آلاف شاب وشابة من حاملي الشهادات العليا بالوظيفة العمومية في صيغة شاب في طور التكوين، وإسنادهم منحة بقيمة 200 دينار (نحو 65 دولاراً) طوال العام، بالإضافة إلى انتداب 3 آلاف مرافق مدرسي لفائدة 1475 مدرسة إعدادية ومعهد ثانوي بمعدل مرافقين لكل مؤسسة، على أن يتكفل المرافق الأول بتأمين الإحاطة الاجتماعية للتلاميذ ويهتم الثاني بالأنشطة الثقافية. لكن لأسباب اقتصادية، أوقفت الانتدابات في الوظيفة العمومية باستثناء الوظائف العاجلة والضرورية التي قد تؤدي إلى توقف مصالح الدولة والصالح العام في حال غيابها بحسب تصريحات مسؤولين. ويتخرج سنوياً أكثر من 250 ألف طالب، من بينهم نحو 17 ألف طالب علوم اجتماعية وأدبية. ويتجاوز عدد خريجي العلوم الاجتماعية سنوياً ثلاثة آلاف خريج، وفق إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. إلا أن هؤلاء وغيرهم من العاطلين من العمل يواصلون تحركاتهم الاحتجاجية على مدى السنوات الأخيرة في محاولة لتغيير الواقع الصعب الذي يعيشونه، والمطالبة بانتدابهم على دفعات للحد من عدد العاطلين من العمل، وخصوصاً في صفوفهم، وخصوصاً أنه يوجد وظائف شاغرة في وزارة التربية.

في هذا السياق، تقول فاطمة بن صالح، إحدى خريجات كلية علم الاجتماع، إن العديد من رياض الأطفال الحكومية تفتقد لمتخصصين في علم الاجتماع بالإضافة إلى العديد من المدارس والمعاهد. وتلفت إلى «حاجة المؤسسات الأمنية والسجون والمستشفيات إلى مساعدين اجتماعيين. لكن يرى البعض أنه لا حاجة لهم».

وبداية هذا الشهر، أعلنت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن عزمها انتداب 6 أعوان مساعدين اجتماعيين متخصصين في الأسر والأطفال وغير ذلك، بصفة تعاقدية، وهو ما انتقده العاطلون من العمل بسبب تعمد الدولة فتح باب انتدابات بصفة تعاقدية، علماً أن هذا لا يعد حلاً دائماً.